برز الإستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة إقتصادية عالمية، تجسدت معالمها وتطورت مع الإنفتاح الإقتصادي الذي عرفته الساحة الدولية في العقود الأخيرة، وأصبح أحد أهم مظاهر العولمة الإقتصادية، كما حظي باهتمام المفكرين وصناع القرار بالدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك لما نجم عنه من آثار ونتائج إيجابية من شأنها المساهمة في تمكين الدول المضيفة له من إكتساب مكانة تنافسية في السوق الدولية. إن الإستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل كبير في تدعيم الميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية المضيفة، وذلك من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة، ترقية وتطوير المهارات وتحسين مستوى العمالة المحلية، المساهمة في زيادة رصيد الدولة المضيفة من النقد الأجنبي، رفع مستوى الإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية التصديرية للدولة المضيفة. كل هذه العوامل وغيرها، فرضت على الدول النامية ومنها الدول العربية تغيير سياساتها والبحث عن السبل التي تمكنها من استقطابه والإستفادة من تدفقاته، لأن ذلك لا يتحقق إلا من خلال إكتساب قاعدة إقتصادية متينة ومناخ إستثماري جذاب، يحفز المستثمرين الأجانب على توطين إستثماراتهم بهذه الدول، كما يساعد أيضا على جلب أنماط الإستثمار التي تتناسب ومتطلبات التنمية للبلد المضيف وفي القطاعات الإقتصادية المنتجة